

سياسة الاستثمار

مادة 1 : يمكن لإدارة الجمعية استثمار الفائض من السيولة بما يعود بأكبر عائد ممكن مع ضمان توفير السيولة الكافية لسداد التزامات الجمعية تجاه الغير في مواعيدها وضمان عدم توقف الأنشطة لعجز السيولة.

مادة 2 : يُصدر مجلس الإدارة التوجيهات العامة التي يجب إتباعها في تحديد استراتيجيات ومعايير العمل الاستثماري.

مادة 3 : يجب أن يسبق أي عمل استثماري دراسة جدوى اقتصادية شاملة لكافة النواحي الاقتصادية والفنية والمالية والشرعية والقانونية.

مادة 4 : يجوز إلغاء أي مشروع استثماري بدأ تنفيذه إبعاد عرضه على مجلس الإدارة إذا اقتضى الأمر مع تبين كافة الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك.

مادة 5 : يجوز لمجلس الإدارة تفويض لجنة الاستثمار في إجازة بعض المشاريع الاستثمارية وفقاً لما يحدده المجلس.

مادة 6 : يتحدد ما تستثمره الجمعية من أموال بالآتي:

1. ألا يتجاوز المخطط في الموازنة التقديرية.
2. أن يكون من فوائض الأموال الخاصة بالجمعية.
3. أن لا يكون من الأموال المقيدة بأنشطة ومشاريع وبرامج.

سياسة الاستثمار

مادة 7 : يختص مجلس الإدارة في الجمعية بقرار الاستثمار لأموال التي تخص الجمعية ولا تمثل التزاماً عليها كالأموال المقيدة لبرامج وأنشطة الجمعية

مادة 8 : لمجلس الإدارة فقط صالحيّة استثمار الأموال التي تمثل التزامات على الجمعية وتخص مشاريع أو برامج أو أنشطة ولا يمكن نظراً لظروف معينة تنفيذ هذه البرامج والأنشطة للجهاز المستحقة لها مع التأكيد على مراعاة الجانب الشرعي بهذا الخصوص.

مادة 9 : تغطي خسائر الاستثمار في الجمعية (أي كان مصدر المال المستثمر) من الميزانية التشغيلية للجمعية طالما أن قرار الاستثمار اتخذته إدارة الجمعية، وفي حالة عدم وجود فائض يكفي في الميزانية التشغيلية يحمل كعجز ويرحل لتغطيته في الأعوام المقبلة.

مادة 10 : لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه فقط صالحيّة اعتماد عقود الرعاية لمنتجات سلعية أو خدمية والتي تهدف إلى توفير عائد أو نسبة من ربح المنتج للجمعية.

مادة 11 : عوائد استثمارات الجمعية أيّاً كان مصدر أموالها تستخدم في تغطية نفقات البرامج والأنشطة، كما تستخدم في تغطية الاعباء والمصروفات التشغيلية، مع مراعاة الفتاوى الشرعية بهذا الخصوص.

مادة 12 : يظهر حساب مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات مطروح شكلياً من رصيد الاستثمارات بالميزانية العمومية.

اعتماد مجلس الإدارة

اعتمد مجلس إدارة جمعية أواصر الاستهلاكية (صلة) هذه السياسة خلال اجتماع يوم السبت 2024/08/24 و تكون سارية المفعول من تاريخه .

اعتماد مجلس الإدارة

اعتمد مجلس إدارة جمعية أواصر الاستهلاكية (صلة) هذه السياسة خلال اجتماع يوم السبت 2024/08/24 و تكون سارية المفعول من تاريخه .